



(٢٢١) - (٢٣٦)

العدد السابع

عشر

### أنعكاسات التنافس الجيو اقتصادي الصيني الأمريكي في العراق

ا.م.د. فيان احمد محمد ، ا.م.د. سيروان عارب صادق

كلية التربية للنبات / جامعة بغداد ، جامعة صلاح الدين - اربيل

Serwan.sadiq@su.edu.krd ،

viviabaghdad@yhoo.com

المستخلص :

ادى التفوق الاقتصادي للصين ونموه المتسارع جعلها اكبر قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة الامريكية في العالم ، ونظرا لما تمتلكه منطقة الشرق الأوسط من مقومات جذب للقوى المتصارعة على ثرواته الأمر الذي جعل تواجد كل القوى فيه ، ودفعها لمنافسة الوجود الأمريكي و محاولة والغاء الاثر الأمريكي بالمنطقة ، وقد تبنت الصين نموذج لتحقيق نموها الاقتصادي من خلال الفائض التجارية الخارجية مما يؤدي بطبيعة الحال لوضع سياسات حمائية نقدية ، فضلا عن كونها تتبع استراتيجية القوة الناعمة لتحقيق نفوذها على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى استراتيجية القوة الصلبة الأمر الذي يرهق ميزانية الدولة ، وقد أدركت الصين أن فوزها بالتنافس الاقتصادي غير ممكن ما لم تمتلك نفوذا جيواستراتيجيا قادرا على إسناد صعودها الاقتصادي و الذي يتمثل بالطاقة وكذلك بحاجة الى علاقات سياسية بدول المصدر والممر ، الامر الذي يتطلب حضورها العسكري لحماية تلك الامدادات .

الكلمات المفتاحية : الصراعات الاقتصادية ، السياسات الدولية ، الحمائية .

### Reflections of the Sino-American Geoeconomic Competition on Iraq

Dr. Vian A. Mohammad

Baghdad University

viviabaghdad@yhoo.com

Dr. Serwan A. Sadiq

Salahaddin University

Serwan.sadiq@su.edu.krd



### Abstract :

China's economic superiority and accelerated growth have made it the largest competing economic force of the United States of America in the world. In view of the Middle East region's attractions of conflicting powers over its wealth, which has made the presence of all forces in it. This, additionally, pushed China to compete with the American presence and try and eliminate the American role in the region. To this end, China has adopted a model for its economic growth through foreign trade surpluses, which naturally leads to monetary protectionist policies, not to mention the pursuing a soft power strategy to achieve its influence unlike the United States of America which adopts a solid power strategy which strains the state budget. China has realized that winning economic competition is not possible unless it possesses geostrategic influence capable of attributing its economic rise, which is energy, and also needs political relations with exporting countries and the corridor, which requires its military presence to protect those supplies.

Keywords: Economic conflicts, International politics, Protectionism .

### المقدمة :

يشهد النظام الاقتصادي العالمي تنافسي جيواقتصادي لاسيما حول منطقة الشرق الاوسط ، نظرا لما تمتلكه المنطقة من موارد اقتصادية هائلة متمثلة بموارد الطاقة العالمية التي تحتاجها الدول الصناعية الكبرى فضلا عن الموقع الاستراتيجي المميز حيث قربه من الممرات التجارية العالمية التي تمنحه اطلاله مميزه تربط جهات العالم و تسيطر على حركة الملاحة العالمية حيث اغلاق احد تلك الممرات سوف يتسبب بشلل اقتصادي عالمي ، لذلك سعت اغلب الدول الكبرى احكام سيطرتها على منطقة الشرق الاوسط و في مقدمة تلك الدول الولايات المتحدة الامريكية ، الامر الذي اكسبها شرعية احكام سيطرتها على موارد تلك المنطقة بعد عام ٢٠٠٣ (احتلالها للعراق) وكونها الدولة العظمى في ميزان القوى العالمية ، مما ادى لظهور قوى منافسة لها ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب بل بالعالم محاولة منها تذكير الولايات المتحدة الامريكية ان العالم اصبح متعدد الاقطاب و ليس احادي القطبية من هذه الدول ( الصين ) التي تعد قوة اقتصادية هائلة منافسة للولايات المتحدة الامريكية ،



وكما حققت جمهورية الصين الشعبية نجاحات اقتصادية كبيرة خاصة خلال العقود الثالث الماضية إذ حقق اقتصادها معدلات نمو هي الأعلى في العالم مما جعلها تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يعد الاقتصاد مجالا حيويا للتنافس بين الصين و امريكا و محركا اساسيا لتغيير موازين القوى و كسب رهان النفوذ الجيوستراتيجي و هو ما يبينه السلوك الاقتصادي للدولتين ، ولكي تتمكن الصين من مواصلة نجاحاتها وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم ، حاولت جاهدة إعادة هيكلة النظام الدولي ليصبح عالم متعدد الاقطاب ومن خلال قوتها الاقتصادية اثبتت وجودها كقوى منافسة ، بأعتبر ذلك ضمن أولويات السياسة الصينية خلال المرحلة المقبلة، لا سيما إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وإعادة هيكلة مؤسساته الأساسية مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

**مشكله البحث :- تمثلت مشكلة البحث في طرح السؤال الرئيس التالي .**

١- الى اي مدى يتاثر العراق بالتنافس الصيني الامريكي .

٢- ما هو مشروع المبادرة الحزام والطريق ، واي المناطق يشمل ؟

٣- ماهي التحديات الامنية و السياسية التي تواجه المبادرة ؟

**فرضية البحث :- و تتمثل في الاجابة عن التساؤلات التي طرحت في مشكلة البحث .**

١- يتاثر العراق بالتنافس الجيو اقتصادي الامريكي باعتباره احدى الدول المهمة في استراتيجية كلتا الدولتين .

٢- يشمل على مناطق واسعة تربط شرق الصين بوسط اسيا و جنوب اسيا و جنوب غرب اسيا و كذلك دول شمال افريقيا ، اي انه يمتاز بالشمولية على عكس التكتلات الاقتصادية السابقة .

٣- هناك عوائق ، تقف ضد اكمال المشروع ومنها الدور الامريكي المعارض لهذا المشروع و كذلك الاثر الاقليمي المتمثل بدور دول الخليج التي تسعى لبقاء العراق في دائرة الاحتياج لمؤانها.

**منهج البحث :-** اعتمد البحث على المنهجين التاريخي ، في دراسة طريق الحرير القديم و الحديث وكذلك منهج تحليل القوة ( منهج كوهين ) وذلك من خلال ايضاح القوة الاقتصادية و مقارنتها بدول الجوار الاقليمي و دراسة الجدوى الاقتصادية من المشروع في امتصاص الايدي العاملة و التخلص من الفقر و البطالة و ما سيصاحبه من تطور في البنى التحتية و ارتفاع في المستوى المعاشي.

**هيكلية البحث :-** تم عرض البحث و فق عدة محاور و هي .

١- المبحث الاول : التحديات الدولية لمبادرة الحزام و الطريق المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية



٢- المبحث الثاني :- الاثار الاقتصادية لطريق الحرير على العراق .

٣- المبحث الثالث : تحليل المؤشرات التبعية الاقتصادية في العراق .

٤- المحور الرابع:- السيناريوهات المستقبلية.

المبحث الاول : التحديات الدولية لمبادرة الحزام و الطريق المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية .

هناك مخاوف سياسية و امنية للعديد من القوى الاقليمية و الدولية ، فنجاح المشروع الصيني يتوقف على الدبلوماسية الصينية في طمأنة الجوار الاقليمي و المجتمع الدولي بان مبادرتها للتنمية و العمل المشترك و تعزيز العلاقات ، وقد تواجه الصين مقاومة سياسية خاصة فيما يتعلق بالطريق البحري بما تبديه من تشدد في سيادتها اتجاه بحر الصين و بحر شرق الصين و هذا ما يثير القلق بين دول الجوار خاصة فيتنام و اليابان و سنغافورة مما يثير مخاوف جيوسياسية دولية خاصة للولايات المتحدة الامريكية و التي تنتظر للمبادرة بريبة و تخوف من سيطرة بكين الاقتصادية و السياسية على القارات الرئيسة الثلاثة . (الشمري، ٢٠١٩، ص. ٣١٠-٣١١)

١- تسعى الولايات المتحدة الامريكية للحد من التوسع الصيني و الحد من النمو الاقتصادي المتسارع لها ، لذلك سعت برفع التعريف الكمركية على البضائع الصينية و هذا يعني التضيق على الاقتصاد الصيني و تقليل قيمة اليوان الصيني امام الدولار الامريكي و تعديل الميزان التجاري مع الصين الذي يميل لمصلحة الصين ومن الاتهامات الامريكية للصين ان شركة هاواوي قامت بسرقة الاسرار التجارية من الشركات الامريكية .

٢- طرح اتفاقية الشركة الاقتصادية عبر المحيط الهادي و بناء علاقات اقتصادية مع دول اسيا من خلال الغاء القيود و الرسوم على التجارة وقد استتنت الولايات المتحدة الامريكية الصين من هذه الشركة بهدف تحجيم اثرها الاقتصادي و نفوذها الاسيوي . للعلوم الأساسية

٣- التمدد الجيو اقتصادي الصيني له تاثير عميق على العالم و ايضا على الدول الاوربية ، الا انها تخشى ان تكون اسواقا لتصريف الصناعات الصينية مما يزيد من عدم تكافؤ الميزان التجاري و الذي يميل لصالح الصين .

٤- يشكل حجم التنافس الدولي على القارة الافريقية احد العقبات و التحديات امام المبادرة الصين خاصة وانها اكبر شريك تجاري و ثاني مقصد للاستثمارات الصينية الخارجية.

٥- تعاني دول الشرق الأوسط من صراعات و انعدام الاستقرار مما يجعل التحديات امام المبادرة الصينية كبيرة في ظل ابتعاد الصين عن قضايا المنطقة .



المبحث الثاني :- الآثار الاقتصادية لطريق الحرير في العراق .

تأتي أهمية انضمام العراق لـ بنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية - بصفة عضو عادي - من الأمور الهامة لتطوير البنية التحتية و القطاعات الانتاجية الأخرى بما في ذلك الطاقة و الكهرباء و النقل و الاتصالات و البنية التحتية الريفية و التنمية الزراعية و امدادات المياه و الصرف الصحي و حماية البيئة و التنمية الحضرية و الخدمات اللوجستية ، و الأهم بالنسبة للعراق انضمامه للبنك تعني وجود مؤسسة دولية تعمل على تطوير البنى التحتية التي يحتاجها في الوقت الراهن و بالتالي الامر الذي سوف يمنحه فرصة استراتيجية لتطوير كافة مؤسساته لجانب دعم المؤسسات الدولية كصندوق النقد و البنك الدوليين . (مضخور ، ٢٠١٧ ، ص. ٢٤-٢٥) اما بالنسبة لأهمية استراتيجية " الحزام و الطريق " طريق الحرير هو شبكة من الطرق البرية والبحرية بطول ١٢ الف كيلومتر تربط قارة اسيا بدول الخليج العربي والعراق وبلاد الشام وقارة اوربا ، ومن خلالها تتم عملية التبادل التجاري من السلع والمنتجات وكذلك تبادل الثقافات والخبرات ان الصين تتمتع بعلاقات وثيقة ومؤثرة مع معظم دول العالم ومنها العراق ، اذ من المتوقع ان يكون لهذه العلاقات تأثير اقتصادي كبير على اقتصاد العراق خاصة انه يعد من الدول الغنية بالثروات الطبيعية ومنها مصادر الطاقة ، فقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين تطورا كبيرا وتعززت بعد سنة ٢٠٠٣ ، فقد وقع العراق مع الصين عدة اتفاقيات كان اهمها الغاء ٨٠% من ديون العراق المستحقة للصين التي كانت ٨,٥ مليار دولار ، وركزت الاتفاقيات الأخرى على التعاون الاقتصادية والفني وبرامج تأهيل الكوادر البشرية في مجال الطاقة، اذ يسعى العراق الى ايجاد منفذ للزامات منها بعيدة المدى في مجال الطاقة (النفط ) الذي يعد المصدر الوحيد للدخل العراقي ، لذلك ومن اجل النهوض في الكثير من القطاعات والتنسيق والتعاون مع الصين وفتح المجال للشركات الصينية الكبرى للاستثمار ، حيث ابدت الصين مرونة كبيرة ووقعت سنة ٢٠١٥ خمس اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي و الامني والنفط والطاقة الكهربائية مع العراق ، ومن هذه الاتفاقيات . (شهاب ، ٢٠٢٠ ، ص. ١٢٩ و ١٦٣ )

١- التعاون بشأن المشاركة في طريق الحرير .

٢- التعاون الامني بين الدولتين .

٣- التعاون في مجال الطاقة .

٤- الغاء تأشيرة الدخول للدبلوماسيين .



ان الصين تولي العراق اهتماما كبيرا كونه دولة غنية في مواردها الطبيعية وتمتلك مخزون كبير من النفط والغاز والمعادن الاخرى فضلا عن المياه والزراعة وباقي الثروات المختلفة مما حفز الصين على العمل والاستثمار داخل العراق لأنها بحاجة كبيرة الى النفط العراقي وبالمقابل على العراق ان يثبت انه شريك موثوق به في التجارة والاستثمار لكي يحقق المزيد من التكامل والاستقرار حتى يكون مركز قوة لطريق الحرير , من خلال استغلال موقعة الجغرافي الرابط بين الشرق والغرب , وان يبدا العمل والاستثمار في تطوير موقعه الجغرافي البحري والبدء ببناء ميناء الفاو الكبير , واستغلال مزاياه الاقتصادية الاستراتيجية , فالموانئ البحرية تعزز من اهمية الموقع البحري للدولة وقوته الاقتصادية لما توفره من عوائد اقتصادية كبيرة وفرص عمل واسعة خاصة في مجال النقل والخدمات وتعزز من التبادل التجاري , ان مشروع ميناء الفاو ذو اهمية اقتصادية كبيرة ويحقق التشابك القطاعي من اجل خلق تنمية شاملة في العراق , اذ تشير التقديرات المستقبلية لحجم البضائع التي ستصل للميناء الى ٩٩ مليون طن , فضلا عن ما يحققه المشروع من ممر لحركة التجارة الدولية (ترانزيت ) بين الشرق والغرب عبر القناة الجافة وتنشيط حركة النقل , عبر شبكة من الطرق البرية واخرى من سكك الحديد التي تربط العراق وتركيا وسوريا باوروبا التي من الممكن ان تكون منافس قوي لقناة السويس , ويخلق المشروع مئات الالف من فرص العمل ويساعد في تفعيل حركة التبادل التجاري بين العراق و العالم الخارجي بالضافة الى المشاريع الاستثمارية التي طرحتها وزارة النقل العراقية فيما يتعلق في مجال سكك الحديد لتسهيل حركة النقل بين مختلف محافظات العراق واهمها هو مشروع خط سكة حديد الذي يربط (بغداد -كوت -عمار-البصرة) ان انشاء الميناء سيساهم في تطوير الطرق البرية وسكك الحديد التي تربط الميناء مع الموانئ الاخرى العراقية والطرق السريعة السريعة مرور ٤-٥ مليون شاحنة في السنة اي حوالي ٨٠٠٠-٦٠٠٠ شاحنة في اليوم و ٩٠ الى ٨٠ عربة قطار مزدوجة .

جدول (١) اجمالي الطاقات التحميلية لميناء الفاو (٢٠١٨ / ٢٠٣٨)

انواع الطاقة الانتاجية ( مليون طن )		اجمالي الطاقة الانتاجية	السنة
ميناء الفاو الكبير	المؤاني الحالية		



١٠ بضائع صب ٢٧ حاويات	٥ بضائع عامة ١ حاويات ١٠ بضائع صب		٢٠١٨
٣٧ مليون طن	١٦ مليون طن	٥٣ مليون طن	المجموع
١٨ بضائع صب ٤٤ حاويات	٦ بضائع عامة ١ تغذية حاويات ١٠ بضائع صب		٢٠٢٨
٦٢ مليون طن	١٧ مليون طن	٧٩ مليون طن	المجموع
٢٤ بضائع صب ٦٧ حاويات	٨ حاويات ١ تغذية حاوية ١٠ بضائع صب		٢٠٣٨
٩١ مليون طن	١٩ مليون طن	١١٠ مليون طن	المجموع

المصدر: الآثار الاقتصادية لميناء الفاو الكبير ، مجلس النواب ، دائرة البحوث ، ٢٠١٤ .

ان انشاء وتطوير الموانئ ليس فقط مشاريع اقتصادية وانما هي مشاريع ذات ابعاد سياسية واجتماعية وجيواقتصادية من خلال ما تحققه من اتصال وتعاون ونقل البضائع والسلع والأشخاص والتكنولوجيا ولهذا نجد في مشروع ميناء الفاو ابعاد اقتصادية مهمة تساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي وتأمين امته وسيادته، وان استغلال العراق لموقعه الجغرافي الرابط بين قارات اسيا واوربا يشكل الركيزة الاساسية للمشروع ويمنحه افضلية عن باقي الدول وصولا الى سواحل البحر المتوسط ،فالعراق يعد نقطة محورية في نطاق طريق الحرير الاقتصادي ومن الافضل ان يندفع بقوة في التعاون مع الصين والاستفادة من خبراتها الاقتصادية كونها تعد قوة عالمية في مجالات التجارة والصناعات الدفاعية ،وان بقاء العراق بعيدا عن هذه القوة يعد خسارة كبيرة له ، اذ يمكن من خلال دفع عجلة الاقتصاد العراقي الى النمو بمعدلات اسرع فيما لو تم تنفيذه وفق معايير وشروط النجاح والتوازن بين مصالح



العراق والدول الاخرى المشاركة فيه الذي يمكن ان يقود على المستوى الداخلي للعراق بالعوائد التنموية التي تفوق ما يحصل عليه العراق من صادرات النفط ويعزز من مكانته كشريك تجاري للصين , لذلك فان طريق الحرير يمثل فرصة كبيرة للعراق للحصول على حصة من اسواق الواردات الصينية لتلبية حاجة السوق المحلي مما يسهل من ربط اقتصاد العراق باقتصاد الصين القوي والاستفادة من الفرص الاستثمارية وتبادل الخبرات وتنفيذ المشروعات خاصة في مجال البنى التحتية والخدمات والتنمية بمفهومها الواسع وانعكاس ذلك ايجابيا على ارتفاع المستوى المعاشي لسكان ويقلل من نسبة الفقر المتزايدة في العراق , كما ان الفائدة المستقبلية المتوقعة من طريق الحرير لها العديد من الوجة الايجابية تعود الى الزيادة المتوقعة في النمو , اذ تضيف الى الناتج المحلي الجمالي قيمة مضافه جديدة الى واردات الدولة الاخرى وهذا من شأنه ان يرفع من معدل النمو الاقتصادي في العراق . ان طريق الحرير وسيلة لتنمية اقتصاد العراق الذي يعاني من الركود والانكماش بالنظر لضخامة رؤوس الاموال فيه مما يكون بمثابة محركاً ودافعاً قوياً لتعاف الاقتصاد العراقي، فيما يتعلق بتبادل السلع والخدمات وراس المال والاستثمار وخلق وظائف عمل كبيرة ان الصين تنظر الى العراق بانه من الدول ذات الارث الحضاري والثقافي وانها على استعداد لتوظيف الاموال الكبيرة فيه والمساهمة في اعادة بناءه, نظرا لقوة العلاقات بين الدولتين التي تمتاز باستراتيجية اقتصادية كبيرة ، وان طريق الحرير مشروع اقتصادي مهم للعراق كونه من الدول التي تقع تاريخيا على مسار هذا الطريق ، وان هذا المشروع له اهمية اقتصادية في دعم العراق ومساعدته اقتصادياً وتتموياً اذ يتطلع العراق الى التوسع في مجالات اخرى منها الزراعة والامن والدفاع على الرغم من كل العوائد الاقتصادية المتوقع ان يحصل عليها العراق في حال انضمامه الى طريق الحرير الا ان هناك جملة تحديات تواجه هذا المشروع العملاق , نظرا لسعة الرقعة الجغرافية وتباين القدرات الاقتصادية والتنموية والظروف السياسية التي تواجه العراق وتجعل من هذا المشروع الحيوي امرا غاية في الصعوبة والتعقيد وبالتالي يضعف من مهمة العراق في الحصول على العوائد التنموية المتوقعة من طريق الحرير فضلا عن التنافس للقوى الدولية لنظيرتها الصين التي تسعى هذه القوى الى تعزيز نفوذها في الدول ذات الموارد الطبيعية المختلفة , اذ صرح وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بليكنن يوم ٢/ نيسان ٢٠٢١ اذ قال ان علاقاتنا مع الصين تنافسية وهي لا تخلو من الصعوبات ومجالات اخرى للتعاون ومن الطبيعي ان يكون للمنطقة العربية وبالذات العراق وسوريا فضلا عن الدول الاخرى عقدة مواصلات في هذا المشروع الصيني ( المقصود هو طريق الحرير الذي تسعى



الولايات المتحدة الامريكية) الى افشاله او تطويقه عن طريق صياغة مشروعات بديلة مع دول حليفة لها مثل الهند واليابان واستراليا . ان الولايات المتحدة الامريكية التي تدعي انها تريد الشراكة الاستراتيجية مع العراق لكننا نرى ان هذه الشراكة تفتقر الى الابعاد الحقيقية وانها ستكون شراكة غير متكافئة وعلى جميع المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية . الامر الذي سيقبل من وزن الامريكي بالمنطقة ، هذا بلاضافة لوجود عقبات اخرى منها :- (لينغ، ٢٠١٧ ، ص ٤٣٣).

١- عوائق جغرافية: حيث تجتاز الممرات المتوقعة إنجازها في إطار هذه المبادرة على صحاري وجبال، مما يصعب من عمليات إنشاء الطرقات و السكك الحديدية ، لى جانب ذلك تُتجز تلك المشاريع في مناطق ذات كثافة سكانية قليلة، فمثلا خط السكة الحديدية الذي يربط بلغراد ببودابست لا يمر على مدينة زيچيد (وهي ثالث أكبر مدينة في المجر)، و بالتالي تفقد هذه المشاريع اهميتها على المستوى المحلي .

٢- التهديدات الأمنية: إن تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وانتشار بؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة في هذه المبادرة، تشكل تحدياً كبيراً وخطيراً أمام حماية البنى التحتية المنجزة، علماً أن توفير الحماية العسكرية لهذه المشاريع هو صعب نظراً لضخامتها، فمثلاً مشروع الممر الاقتصادي الصيني -الباكستاني الذي تم بداية إنجازها في ٢٠١٣ بكلفة (٥٤ مليار دولار) استهدف من طرف الانفصاليين في إقليم (بلوشستان)، حيث قاموا بتفجير خطوط أنابيب غاز وقطارات .

٣- معارضة محلية: اذ تواجه العديد من مشاريع المبادرة رفض محلي بسبب مشاكل في مسألة ملكية الأرض التي ستقام عليها هذه المشاريع، فالعديد منها أنجزت أو ستُنجز في دول ذات طابع قبلي، و الإشكال هو أن هذه القبائل ترفض التنازل عن أراضيها.

٤- ففي إندونيسيا مثلاً تأخر إنجاز مشروع خط جاكرتا - باندونغ للقطارات السريعة بسبب رفض أهالي القرى التي يمر عبرها خط السكة الحديدية عوائق مالية: تعاني العديد من الدول المشاركة في المبادرة من ضعف مواردها المالية، مما تسبب في إلغاء أو تأجيل تنفيذ بعض المشاريع، و هو أمر كان متوقع منه نظراً لضخامة حجم هذه المشاريع و تكاليفها الباهظة، فمثلا تم في تايلاند تأجيل إنجاز جزء من مشروع لقطار سريع كان ي فترض أن يربط الصين بسنغافورة بسبب نقص التمويل. التنازل عن ارضهم .



٥- عوائق جيوسياسية: ستؤثر الرهانات الجيوسياسية بشكل كبير على تنفيذ مبادرة الحزام و الطريق الصينية، فإنجاز المشاريع سيتوقف على نوع العلاقات التي تربط الصين ببقية الدول المشاركة في هذه المبادرة كروسيا وإيران و تركيا، علماً أن هناك ممرات تسببت في خلافات بين الدول، كالممر الاقتصادي الباكستاني-الصيني الذي يمر بإقليم كاشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، مما شكل أحد نقاط الخلاف بين الصين والهند، حيث اعتبرته هذه الأخيرة مساساً بسيادتها.

٦- وهناك عقبات اخرى تتمثل بـ موقف دول الخليج العربي و لاسيما الامارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية اللتان تعارضان ذلك المشروع لانه سوف يقلل من قيمة مؤائهما مقارنة بالعراق الذي يستحق ارباح كبيرة .

المبحث الثالث : تحليل المؤشرات التبعية الاقتصادية في العراق

التبعية الاقتصادية هي خضوع الدول المتخلفة اقتصادياً إلى الدول ذات الاقتصاد القوي، واعتمادها بشكل كلي على اقتصاد الدول المتقدمة التي تملك إمكانيات السيطرة، بشكل يتيح لها جني أكبر نفع ممكن من موارد الدولة التابعة دون مراعاة مصلحة اقتصادها، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر. (كامل، ٢٠٢٢، ص ١٤٩٢)

#### ١- مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات

يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات لبيان التبعية الاقتصادية في دولة ما، لان يظهر من خلالها ارتباط والتبعية لدولة القوية الاقتصادية، لهذا فإن الاعتماد على عدد قليل من الدول في تصدير صادراتها اليها يعطي قوة اكثر للدولة، وذلك لان القدرة التصديرية هي العوامل المحددة لقوة الدولة على الاستراد من جهة باعتبارها تعكس بشكل قوي طبيعة البنية الاقتصادية للدولة من جهة اخرى، فإذا كانت قيمة المعادلة اقل من ٣٠% فتكون الدولة مستقلة اقتصادي، اما اذا كان قيمة المعادلة بين (٣٠ - ٤٠)% فإن الدولة في حالة الانتقالية ، اما اذا زاد قيمة المعادلة عن ٤٠% تكون الدولة في حالة التبعية وعند تطبيق المادلة التالية (صادق، ٢٠١٠، ص.٤٨)

درجة التركيز الجغرافي للصادرات = قيمة الصادرات الي اهم الشريكين ÷ قيمة مجموع الصادرات X

١٠٠

جدول ( ٢ ) التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية بين عامي ٢٠١٤ - ٢٠٢١ مليون دولار



المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على:

السنوات	حجم الصادرات الى الصين	النسبة %	حجم الصادرات الى الامريكا	النسبة %	نسبة اهم شريكين %	الصادرات النفطية	المجموع الوردات
٢٠١٤	٢٢١٤٣	٢٣,٤	٢٠٢١٣	٢١,٤	٤٤,٨	٩٤٠٢٧	٩٤٣٩١
٢٠١٥	٢١٤٥٦	٢٣,٩	٢٦٨٧٦	٢٩,٩	٥٣,٨	٨٩٢١٤	٨٩٧٤١
٢٠١٦	٢٢١٤٦	٢٦,٢	٢١٨٧٨	٢٥,٨	٥٢	٨٤١٢٩	٨٤٥٠٦
٢٠١٧	١٥٧٦٨	٣١,٩	١٢٩٨٧	٢٦,٢	٥٨,١	٥٩٠٥٨	٥٩٤٠٣
٢٠١٨	١٣٧٨٦	٣١,٤	١٠٧٤٦	٢٤,٥	٥٥,٩	٤٣٦٢٣	٤٣٧٧٤
٢٠١٩	١٧٨٧٣	٢٩,٧	١٢٩٨٠	٢١,٦	٥١,٣	٥٩٥٦٠	٦٠٠٢٣
٢٠٢٠	٢٤٩٨٧	٢٩,٣	١٨٦٥٧	٢١,٨	٥١,١	٨٣٨١٤	٨٥١٨١
٢٠٢١	٢٦٤٧٨	٣٣,٤	١٨٩٠٧	٢١,٤	٥٤,٨	٨٣٥٢٧	٨٨١٠١

جمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي لأحصاء، مديرية احصاءات التجارة لسنة ٢٠١٤ - ٢٠٢٢، جداول متعددة <https://cosit.gov.iq/ar>، تاريخ تنزيل ١٠-١١-٢٠٢٢.

نلاحظ في جدول رقم ٢ بان الاقتصاد العراقي اقتصاد الربحي الان الاعتماد اكبر في الناتج المحلي الاجمالي على صادرات النفطية على سبيل المثال قيمة الصادرات النفطية في عام ٢٠١٤ يصل الى ٩٤٠٢٧ مليون دولار من مجموع ٩٤٣٩١ مليون دولار اي بنسبة ٩٩,٦% من مجموع الصادرات وتعتبر هذا نقطة الضعف من الناحية الجغرافية السياسية، اما بالنسبة للاعتماد العراق على عدد محدود جدا لصادرتها يظر في جدول السابق بأن حجم صادرات النفطية في العراق لكل من امريكا و الصين في عام ٢٠١٧ يصل الى ٥٨,١% وفي عام ٢٠٢١ ينخفض هذه النسبة الي ٥٤,٨% وهذا دليل واضح جدا بان الاقتصاد العراقي تعاني من مشكلة التبعية الحادة ولن يكن بمقدورها التخلص من هذه المشكلة في زمن القريب الا اذا كان هناك نهضة الاقتصادية و السياسية الوطنية للتخلص من القيود الخارجية، نلاحظ من الجدول بأن هناك تقارب بين امريكا والصين من حيث نفوذهم في الصادرات العراقية رغم ان هناك فرق بسيط في اهمية الصين من هذه الناحية الا ان الشركات



الامريكية لها حصة اكبر في بحث و التنقيب و تصدير النفط العراقي و هذا بسبب وجودها العسكري في العراق .

## ٢- مؤشر التوزيع الجغرافي للواردات

يقصد بهذا المؤشر مدى اعتماد دولة معينة على دولة واحدة او عدد قليل من دول في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات المستوردة، فاذا كانت قمة المعادلة اقل من ٢٠% فأن الدولة تعد مستقلة اقتصاديا، اما اذا كانت قيمة المعادلة بين ٢٠-٣٠% فأن الدولة في مرحلة انتقالية، اما اذا زادت قيمة المعادلة عن ٣٠% فأنها تعتبر ادولة في حالة التبعية الاقتصادية حسب المعادلة التالية (صادق، ٢٠١٠، ص ٥١)

درجة التركيز الجغرافي للواردات = قيمة الواردات الي اهم الشريكين ÷ قيمة مجموع الواردات X ١٠٠

جدول (٣) التوزيع الجغرافي للواردات العراقية بين عامي ٢٠١٤-٢٠٢١ (مليون دولار)

السنوات	حجم الواردات الصينية	النسبة %	حجم الواردات الامريكية	النسبة %	نسبة اهم شريكين %	المجموع الواردات
٢٠١٤	١٠٥٠,٦	٣٢,٣	٢٤٣١,١	٧,٥	٣٩,٨	٣٢٤٩٢,٠
٢٠١٥	٦٤٧٦,٢	١٦,٤	٢٩١٥,١	٧,٤	٢٣,٨	٣٩٣٥١,٤
٢٠١٦	١٦٩٤٦,٥	٣٦,٣	٨٥٧,٣	١,٨	٣٨,١	٤٦٦٠٣,٤
٢٠١٧	٣٢٢٧,٦	١١,١	١٤٤٣,٤	٥,٦	١٦,٦	٢٩١٣٧,٣
٢٠١٨	٨٩٥٥,٢	٢٦,٢	٣٤٢,٣	٩,٨	٣٦	٣٤١٣٩,٣
٢٠١٩	٤٩١٢,٤	٢٧,١	١٤٠٨,٢	٧,٧	٣٤,٨	١٨١٢٨,٦
٢٠٢٠	٢١٨٧,٩	١٥,٨	٩٧٩,٣	٧,١	٢٢,٩	١٣٨٣٦,٣
٢٠٢١	٢٣٥٣,٥	٢٢,١	٧١٧,٨	٦,٧	٢٨,٨	١٠٦٦٣,٨

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على



جمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي لأحصاء، مديرية احصاءات التجارة لسنة ٢٠١٤-٢٠٢٢، جداول متعددة <https://cosit.gov.iq/ar>، تاريخ تنزيل ١٠-١١-٢٠٢٢.

نستنتج في جدول رقم ٣ بان هناك مشكلة التبعية الاقتصادية في جسم الاقتصاديات العراق حيث يصل بنسبة الاعتماد العراقي على الاله الشريكين الا هما الصين و امريكا في واردتها السنوية يصل الي اعلى النسبة في عام ٢٠١٤ والتي يبلغ ٣٩.٩% في مجموع واردتها السنوية ولكن هناك انخفاض في بعض الفترات حيث نلاحظ ان نسبة الاعتماد في عام ٢٠١٧ لا يتجاوز عن ١٧,٦% وهذا انخفاض يرجع الى ان العراق في هذه الفترة في والوضع الاقتصادي والامني السيء جدا بسبب المشاكل الامنية لحربها على الارهاب هذا من جهة ومن جهة اخرى ان واردات العراقية من القطاع النفطي تكاد تكون قليلة جدا بسبب انخفاض اسعار النفط في هذه الفترة، اما بالنسبة لاعتماد العراق على اي من الدولة اكثر نلاحظ بان اعتماد العراق على سلعات الصينة اكثر بكثير من اعتمادها على امريكا وعلى يدل بان الاقتصاد العراقي نسبة بتبعها اكثر للصين اذ يظهر في الجدول سابق بأن نسبة الواردت الصينة في عام ٢٠١٤ يصل الى اكثر من ٣٢.٣% في مجموع الواردات وفي عامي ٢٠١٨-٢٠١٩ بين ٢٦.٢ و ٢٧.١% على التوالي اما بالنسبة للوردات العراقية من امريكا خلال تلك الفترة لا يتجاوز عن ٩,٨% من مجموع الواردات العراقية وهذا دليل واضح بأن هناك سيطرة الصينة من الناحية الاقتصادية للسوق العراقي والمستهلك العراقي وتكون هذا مؤشر واضح في زيادة النفوذ الصيني في العراق من ممكن يزداد هذا السيطرة في مستقبل القريب.

#### المحور الرابع :- السيناريوهات المستقبلية

في ظل التحديات المصاحبة للمبادرة والهيا الحذر الامريكي منها ومن الوجود الصيني بالمنطقة فقد تفرض على صانع القرار العربي رؤيتين هما :- ( الغريب، ٢٠١٩، ص٥١-٥٩).

الاول :- التعاون بحذر مع الاتفاقية / و هذه الرؤية تسير مع المصالح الامريكية و الحفاظ عليها و على التعاون العربي الصيني ان يكون حذراً وان يكون متباطئاً وان تكون حجم الاستثمارات قليلة مقارنة مع محيطها الجغرافي ومميزات هذا السيناريو.

- احتواء الحذر الامريكي تجاه التعاون الصيني في المنطقة .
- البقاء على الحياد دون ان تكون الدول العربية طرفا في التصعيد بين الجانبين .
- فرصة لتقييم التعاون الصيني مع دول اخرى دروس نجاح تستحق الدراسة للاستفادة كوضع العمالة المحلية مقابل العمالة الصينية .



○ استغلال القوى الأخرى للدعم الصيني للمنطقة والاستفادة منها للتصعيد لتكون قوى اقليمية كاسرائيل و تركيا و ايران .

○ نقل هامش الحركة و فرصة المناورة في السياسات الخارجية العربية .

○ الحاجة لدعم الصينية للاقتصاد العربي نتيجة الخسائر الاقتصادية التي يعاني منها .

**الثاني :- تقوية التعاون مع الجانب الصيني و دعم مكانتها الاستراتيجية للمنطقة / هذا المشهد لصالح الصين لكنه ليس مناوئاً للجانب الأمريكي لان نجاحه يحتم التعاون بين القوتين لتعظيم المصالح العربية ، هنا يقتضي على الدول العربية حسن الادارة لهذا السيناريو ( للموازنة بين النفوذ الأمريكي و الدور الصيني ) و الاستفادة من مميزات المبادرة مع الضغط على الصين عبر موقف عربي مشترك لمزيد من التدخل في الاقليم في ظل تقارب السياسات العربية الصينية خلال اختيار الاول قاعدة عسكرية له في جيبوتي و لدعم هذا المشهد نجد عدة مميزات سائدة هي :**

✚ التدخل الصيني لدعم الاستقرار بالمنطقة .كقوى اقليمية لتحقيق الاستقرار جراء الصراعات القائمة

✚ زيادة هامش المناورة و الحرية في رسم السياسة الخارجية .

✚ زيادة المكاسب التي يمكن ان تحصل عليها الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية خوفا من التقارب الصيني العربي .

✚ مساندة الصين للدول العربية في دحر الارهاب ، توسط الصين في حل التوترات السياسية بين دول المبادرة.

**الاستنتاجات :**

١- يتمتع العراق بأهمية جيو الاقتصادية و جيوبوليتيكية من خلال موقعها الجغرافي المتميز و امتلاكها كمية كبيرة من الموارد الاقتصادية مهمة مثل النفط و الغاز الطبيعي، و يمثل الجسر الرابط بين الشرق و الغرب، لهذا لها مكانة خاصة في سياسات الخارجية لكثير من الدول العالم خصوصا الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- احياء طريق الحرير القديم مع تحديث لكي يشمل مناطق اكثر سعة بهدف ربط تلك الدول باقتصاد الصين وجعلها جزءا من نفوذها الاقتصادي .

٣- يحقق ارباحا كبيرة لدول المنطقة ضمنها العراق وجود دول عربية خليجية معارضة للمشروع فضلا عن معارضة الدول الكبرى



- ٤- يعتبر اقتصاد العراق اقتصادا ريحيا هشاً، لانه يعتمد على سلح احادية الجانب لهذا يظهر مشكلة التبعية في جسم الاقتصاد العراقي بشكل واضح
- ٥- ظهر التنافس الصيني الامريكي على العراق بعد الاحداث ٢٠٠٣ و بالاخص بعد بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠ عندما فتح العراق على الشركات العالمية الكبرى، لا سيما الشركات الصينية و صادرات الصين احتلت الاسواق العراقية و اسواق كثير من بلدان العربية و حتى البلدان الغربية لهذا ظهرت مخاوف الامريكية من المد الصيني عبر الاقتصاد .
- ٦- يحمل مشروع الحزام و الطريق الذي يتبناها الصين والذي يأتي عن الطريق الاقتصاد لها جانب الاستراتيجي غير معلن يهدف اضعاف الوجود الامريكي في منطقة الشرق الاوسط بالاخص العراق .
- ٧- يمتد الاستثمارات الصينية في العراق من شمالها الى الجنوبها وفي كافة قطاعات الاقتصادية خصوصا بعد زيارة عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي اسبق و ١٤ من المحافظين الي الصين تلبية لدعوة الرسمية من الحكومة الصينية في عام ٢٠١٨ ادى الي فتح العراق امام الشركات الصينية للاستثمار و ابرام عقد من خلالها وافق الطرفين على الاستثمار مقابل النفط، هذا ادى الى زيادة النفوذ الصيني في العراق.

#### المصادر :

١. الشمري، وفاء كاظم عباس ، الحزام و الطريق تحليل في الجيوبولتيكس ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد (٤٤) مجلد (٢) ، ٢٠١٩.
٢. مضخور، باهر مردان ، استراتيجية الحزام و الطريق الصينية للقرن الحادي و العشرين ، بنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية نموذجا ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية و الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، تشرين الاول ، ٢٠١٧ وينظر ايضا لـ محمد كريم الخاقاني ، العراق و مبادرة الحزام و الطريق : العوائد و التحديات ، مركز رواق بغداد للسياسات العامة ، ٢٠٢٠.
٣. شهاب ، سلام جبار ، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام و الطريق على العراق ، بغداد ، ٢٠٢٠.
٤. لينغ ، جانغ يون ، الحزام و الطريق ، ترجمة ايه محمد الغازي ، صفصاف ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٧.
٥. كامل، انور سيد ، مؤشرات القياس الكمي للتبعية الاقتصادية وتداعياتها الجيوبولتيكية على دول اتحاد المغرب العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الاداب، جامعة الفيوم ، مج ١٤ ، عدد ٢، ٢٠٢٢.
٦. صادق ، سيروان عارب ، الانعكاسات الجغرافية السياسية للمشكلة التبعية الاقتصادية في دول الخليج العربي و تأثيرها على الامن الاقليمي لدول مجلس التعاون العربي، دارصفاء، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠.
٧. الغريب، هبه جمال الدين محمد ، المبادرة مدخل للعلاقات العربية - الصينية و تحقيق المنافع يتوقف على التفاوض، اراء حول الخليج ، العدد ١١٣ ، يناير ٢٠١٩ .

# JOBS



مجلة العلوم الأساسية  
Journal of Basic Science



Print -ISSN ٢٣٠٦-٥٢٤٩

Online-ISSN ٢٧٩١-٣٢٧٩

العدد السابع عشر

٢٠٢٣م / ١٤٤٤هـ

٩- Jonathan Fulton, China' s changing role in the middle east, Atlantic Council RAFIK  
HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST, June .٢٠١٢.



مجلة العلوم الأساسية  
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية